وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وحـــــدة دعم تنفـــيذ الإصلاحـــات الاقتصـــادية
REFORM SECRETARIAT

الصندوق الائتماني متعدد المـانحين للنمو في الأردن
JORDAN GROWTH MULTI DONOR TRUST FUND

كانون الأول 2024

تمويل إضافي بقيمة 7.5 مليون دولار لدعم مشروع تعزيز إدارة الإصلاح في الأردن

وافق البنك الدولي على تقديم تمويل إضافي بقيمة 7.5 مليون دولار لدعم مشروع تعزيز إدارة الإصلاح في الأردن، حيث يهدف هذا التمويل إلى تعزيز تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والحوكمة الأساسية ضمن مصفوفة الإصلاح الطموحة للأردن، والتي تركز على تحسين كفاءة القطاع العام، وتعزيز نمو القطاع الخاص، وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

وسيمكن هذا التمويل الإضافي وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي من توسيع جهودها في مراقبة وتنسيق وإدارة مبادرات الإصلاح في مختلف القطاعات، وبما يضمن التوافق مع رؤية التحديث الاقتصادي للأردن 2033، ويعزز أجندة الإصلاح في البلاد.

كما يشمل هذا التمويل دعم تنفيذ مصفوفة الإصلاحات 2.0، وهي إطار استراتيجي مبني على نجاح مصفوفة الإصلاحات الأولى (2018-2024). حيث ستقود المصفوفة الجديدة جهود الإصلاح في الأردن على مدى السنوات الخمس القادمة (2025-2029)، مع التركيز على تحسين الأداء الاقتصادي، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وتقوية الفعالية المؤسسية لضمان المرونة والنمو طويل الأمد.

وفي إطار هذه المبادرة، تم تنظيم بعثة تقييمية للتمويل الإضافي الثاني للمشروع المذكور على مدار يومين خلال الأسبوع الأول من شهر كانون الأول. وهدفت هذه البعثة إلى مراجعة التقدم المحرز ومواءمة الاستراتيجيات لضمان التنفيذ الفعّال.

تعكس هذه الخطوة الشراكة المستمرة والقوية بين البنك الدولي والحكومة الأردنية، مما يؤكد الالتزام المشترك لدفع النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

الأردن يواصل تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة بدعم من البنك الدولي

تواصل الحكومة الأردنية، بالشراكة مع البنك الدولي، التقدم في تنفيذ برنامج "تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن" الذي تديره وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وبدأ تنفيذه في نهاية آذار 2024 وأطلق رسميًا في حزيران، ويهدف إلى معالجة القيود التي تواجهها النساء للدخول والبقاء في سوق العمل، والتي تتعلق بظروف مكان العمل، والشمول المالي، والنقل، ورعاية الأطفال. ويتماشى هذا البرنامج الطموح مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي الرامية إلى إيجاد سوق عمل أكثر شمولية ودعمًا للمرأة.

خلال الفترة من 17 ولغاية 25 تشرين الثاني 2024، عُقدت بعثة لتقييم تقدم البرنامج وتقديم الدعم الفني اللازم. وشملت البعثة15 جهة حكومية؛ من بينها وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة النقل، ووزارة العمل، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون

المرأة، بالإضافة إلى مؤسسات وطنية أخرى. كما عُقدت اجتماعات ثنائية مع شركاء تنمويين بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الألمانية للتنمية الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص، حيث تم التأكيد على أهمية إصلاحات بيئة العمل، وتوسيع نماذج رعاية الأطفال، وتبني معايير نقل تراعي الفوارق بين الجنسين، والعمل على حوكمة فريق عمل التعاون والأدلة الخاص بالبرنامج.

كما ناقشت البعثة الجهود المستمرة لتطوير وتنفيذ ختم المساواة بين الجنسين، وهو إحدى مبادرات استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي والخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة للأعوام 2023 – 2025، والتي توفر فرصة للمؤسسات في القطاعين العام والخاص لتطوير بيئة عمل آمنة وداعمة لعمل المرأة. ويعمل على هذه المبادرة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع مركز الملك عبدالله الثاني للتميز والشركاء .

كما ويعمل فريق إدارة البرنامج حاليًا مع الشركاء الحكوميين لتحقيق مؤشرات مهمة، تشمل إعداد سياسة وطنية لرعاية الأطفال، وتوسيع برامج التدريب الخاصة باعتماد العاملين في دور الحضانة بالتعاون مع مجلس تنمية المهارات التقنية والتدريب المهني ومؤسسة التدريب المهني .

حقق البرنامج إنجازات مهمة، من بينها إقرار نظام العمل المرن الصادر بمقتضى القانون المعدل لقانون العمل لعام 2023، واعتماد وزارة التنمية الاجتماعية تعليمات تنظيم أنشطة إدارة دور حضانة أماكن العمل الخاصة والعامة وتشغيلها لسنة 2024 الصادرة بموجب أحكام نظام دور الحضانة رقم 6 لسنة 2024.

يواصل فريق إدارة البرنامج العمل مع الشركاء لضمان التنفيذ الفعّال للمؤشرات والأهداف الرئيسية للبرنامج، بما يمهّد الطريق نحو سوق عمل أكثر شمولًا في الأردن، حيث تحظى المرأة بالموارد والبنية التحتية والدعم اللازم للنجاح والازدهار.

ورشة عمل حول المنافسة والتنظيم القطاعي لتعزيز بيئة الأعمال في الأردن

تم عقد ورشة عمل افتراضية بعنوان "المنافسة والتنظيم القطاعي: تعزيز المنافسة لتحقيق نتائج اقتصادية أفضل" في إطار الجهود التي تبذلها وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، وبالتعاون مع البنك الدولي ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، وبمشاركة الجهات ذات العلاقة، وعلى مدار يومين في كانون الأول 2024. حيث هدفت الورشة إلى تعزيز تطبيق السياسات التنظيمية التي تسهم في تحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز المنافسة العادلة في قطاعي النقل والمشتقات النفطية. كما وتعد هذه الورشة جزءًا من الإصلاحات المدرجة في مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز بيئة الأعمال في الأردن.

خلال الورشة تم التركيز على عدد من المواضيع والنقاشات وكان أبرزها تحليل أثر التشريعات القطاعية التي تحد أو تؤثر على المنافسة، وتحديد الأولويات للإصلاحات التي تدعم المنافسة مع الأخذ في الاعتبار القيود الاقتصادية والسياسية، وتنفيذ هذه الإصلاحات بشكل فعال. كما تم التأكيد على أهمية التعاون بين سلطات المنافسة والهيئات التنظيمية للقطاعات في تنفيذ الإصلاحات التي تدعم المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، تم استعراض أمثلة عملية من قطاعات النقل البري للبضائع والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى أسواق مشتقات النفط والغاز في الأردن، لتوضيح هذه التحديات.

والجدير بالذكر أنه تم من خلال الصندوق إعداد دراستين محوريتين تناولتا موضوعات حيوية تتعلق بالمنافسة وخلق الفرص الاقتصادية وتحسين المنافسة في قطاعي النقل والمشتقات النفطية. كما تم تقديم توصيات لصناع القرار في الحكومة الأردنية بهدف تحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

يعمل الأردن على تحسين البيئة التنظيمية في هذه القطاعات عبر تنفيذ الإصلاحات التي تدعم المنافسة العادلة، بما يحقق نتائج اقتصادية إيجابية تدعم رؤية التحديث الاقتصادي في المملكة.

الأردن يعزز جهوده لإصدار أول سند سيادي أخضر

في إطار التزام الأردن بالاستثمارات المستدامة والمستجيبة للتغير المناخي، عقدت بعثة خلال الفترة من 1 إلى 5 كانون الأول 2024، بالتعاون بين البنك الدولي ووحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، لدعم استعدادات الأردن لإصدار أول سند سيادي أخضر. وتركزت أعمال البعثة على تحديد النفقات والاستثمارات الحكومية المؤهلة للتمويل ضمن إطار السندات الخضراء، بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي والتزامات الأردن نحو التنمية المستدامة.

حيث تم عقد اجتماعات ثنائية مع عدد من الوزارات، منها وزارة الزراعة، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية، ووزارة المياه والري، لمراجعة المشاريع المقترحة. وركزت النقاشات على تحليل المخصصات المالية ضمن الموازنة العامة المنشورة، وتقييم الأنشطة التي يمكن تمويلها وفقًا للمعايير الدولية للتمويل الأخضر. وشارك ممثلون من وزارة المالية ووحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في جميع الاجتماعات لضمان التنسيق بين القطاعات المختلفة. وفي المرحلة المقبلة، سيتم متابعة بعض المشاريع الرئيسية مع الوزارات لضمان توافقها مع معايير إطار عمل السندات الخضراء الذي تم تطويره مؤخرًا ويخضع للمراجعة والتعديل وفقًا للمستجدات.

تشكل هذه البعثة خطوة محورية نحو تعزيز قدرة الأردن في التمويل المناخي ودعم مشاريعه التنموية المستدامة، بما يعزز مكانة المملكة كرائدة في مجال الاستثمارات الخضراء في المنطقة. والجدير بالذكر أنه تم في عام 2021 تطوير ونشر المبادئ التوجيهية للسندات الخضراء.

أسس جديدة لتعزيز المشاركة في المشتريات الحكومية

أقر مجلس الوزراء أسس وورقة السياسات المتعلقة بمشاركة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومشاركة المرآة والشباب والأشخاص وذوي الإعاقة في المشتريات الحكومية لسنة 2024. وتُعد هذه الأُسس والسياسات جزءًا أساسيًا من رؤية التحديث الاقتصادي ومصفوفة الإصلاحات الاقتصادية، وتهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل.

وتهدف الأسس إلى تشجيع المشاريع الصَّغيرة والمتوسِّطة والمشاريع الخاصَّة بالمرأة والشَّباب والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال منحها أفضليات مختلفة، بما يسهم في تحسين النَّشاط الاقتصادي لهذه المشاريع، وتطويرها والتوسُّع فيها، والتَّشجيع على إنشائها، وتوفير فرص تشغيليَّة للأردنيين.

وسيتم بموجب هذه الأسس منح أفضليَّة سعريَّة في المشتريات الحكوميَّة للمؤسَّسات المتناهية الصِّغر والصَّغيرة والمتوسِّطة، وكذلك للمؤسَّسات التي غالبيَّة حصصها من فئات المرأة والشَّباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

ولضمان التنفيذ الفعّال لهذه السياسات، تم تكليف لجنة برئاسة وزارة الصناعة والتجارة والتموين بإعداد خطة تنفيذية. وسيتم دمج هذه الخطة في نظام الشراء الإلكتروني الأردني خلال ستة أشهر، مع توفير تدريب متخصص للكوادر المعنية بالشراء الحكومي.

تمثل هذه السياسات خطوة مهمة نحو تعزيز العدالة والشمولية في المشتريات الحكومية، بما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم الفئات المهمشة وتشجيع الابتكار.

تعزيز الشراء الأخضر الحكومي في الأردن

في خطوة تعكس التزام الأردن بالتنمية المستدامة، وافق مجلس الوزراء بتاريخ 5 كانون الأول 2024 على اعتماد وثيقة سياسات الشراء الأخضر الحكومي. وتأتي هذه الخطوة ضمن الجهود التي يبذلها الأردن لتقليل الأضرار البيئية والتشجيع على تبني السياسات الخضراء.

تهدف الوثيقة إلى تعزيز الاعتماد على سياسات الشراء الأخضر من خلال أتمتة إجراءات العطاءات والحد من الإجراءات الورقية، بما ينعكس إيجابًا على البيئة ويحد من التغير المناخي. حيث يقوم مفهوم الشراء الأخضر على اختيار المنتجات والخدمات

ذات التأثير البيئي المنخفض أو عديمة الضرر، مما يدعم الاستدامة البيئية.

تأتي هذه المبادرة في إطار جهود المملكة لتبني ممارسات صديقة للبيئة تتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي ومصفوفة الإصلاحات الاقتصادية، مما يعزز كفاءة العمليات الحكومية ويقلل من البصمة الكربونية.

تعزيز قطاع الصناعات الغذائية

أكد جلالة الملك عبد الله الثاني مؤخرًا على ضرورة تعزيز مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني، لأهميته في تحقيق الأمن الغذائي للمملكة وتوفير فرص العمل وزيادة الصادرات. ويتماشى هذا التوجه مع الجهود المبذولة بدعم من وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالتعاون مع وزارة الزراعة والشركة الاستشارية المنفذة وبتمويل من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، لتطوير نظام التتبع الوطني للمنتجات الزراعية والغذائية.

ويهدف نظام التتبع إلى تعزيز سلامة الغذاء، وتحسين شفافية سلاسل التوريد، وتوسيع الصادرات الزراعية وتعزيز مكانة الأردن كمركز إقليمي للمنتجات الغذائية عالية الجودة، مما يسهم بشكل مباشر في الاقتصاد الوطني وبما يتماشى مع رؤية جلالة الملك الاستراتيجية للقطاع.

شهد المشروع خلال شهر تشرين الثاني تقدمًا ملموسًا، من خلال إشراك الجهات ذات العلاقة، بما في ذلك 60 ممثلًا عن سلاسل توريد الخضار والفواكه (البندورة والتمور)، والدواجن، واللحوم الحية (الأغنام)، في مناقشات تفصيلية حول الخطة التنفيذية التي تتكون من خمس مراحل. حيث ركزت هذه النقاشات على معايير سلامة الغذاء الدولية، الأطر التنظيمية، وشفافية سلاسل التوريد.

كما تم تنظيم ورشة عمل شاملة شارك فيها 40 من الخبراء من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث ناقشوا نتائج تحليل الفجوات، وحددوا متطلبات النظام، وأدوار الجهات المختلفة، وجودة البيانات، والمسؤوليات المطلوبة من كل جهة.

يُجرى الآن العمل على المرحلة الثالثة من المشروع، التي تركز على تقديم توصيات لتصميم نظام تتبع أكثر كفاءة وفعالية. كما من المتوقع أن يسهم هذا النظام، من خلال التعاون المستمر والابتكار، في دفع عجلة النمو المستدام، وتعزيز تنافسية المنتجات الزراعية والغذائية الأردنية في الأسواق العالمية.

تعزيز الإصلاحات التشريعية في الأردن من خلال دراسات تقييم الأثر التشريعي ونظام التنظيم الجيد

كجزء من البرنامج الموجه نحو النتائج للاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للمناخ الذي تديره وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تم استكمال ونشر أربع دراسات لتقييم الأثر التشريعي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية الدولية. وتشمل هذه الدراسات مجالات المشاركة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والمشاركة السياسية، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية. وتعد دراسات تقييم الأثر التشريعي أداة أساسية لتقييم الآثار المحتملة للتشريعات والسياسات والقرارات قبل وبعد تنفيذها، مما يدعم اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة وتحسين الحوكمة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تعيين خبير قانوني للمساعدة في تطوير النظام التنظيمي الجيد بالتعاون مع رئاسة الوزراء وديوان التشريع والرأي ووحدة دراسات تقييم الأثر التشريعي، وهو أحد الإصلاحات المدرجة في مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين. يهدف هذا النظام إلى توحيد وتوضيح متطلبات الأدوات التنظيمية الرئيسية مثل التخطيط التشريعي، والمشاورات العامة، وتقييم الأثر التشريعي، ورقابة التنظيم. ومن المتوقع إصدار هذا النظام بحلول نهاية عام 2024، مما يعزز التزام الأردن بصنع السياسات

المبنية على الأدلة وبيئة تشريعية شفافة وقابلة للتنبؤ.

برنامج تدريبي حول وثيقة مناقصة شراء عقود صيانة الطرق المبنية على المخرجات والأداء

تم عقد برنامج تدريبي مكثف على مدار ثلاثة أيام خلال الأسبوع الأول من نوفمبر 2024، بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان وبدعم من وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، ويهدف التدريب إلى تطوير مهارات الكوادر الفنية من القطاع العام والقطاع الخاص على حدٍ سواء في استخدام وثيقة مناقصة شراء عقود صيانة الطرق المبنية على المخرجات والأداء.

فقد شارك في التدريب 39 من كوادر وزارة الأشغال العامة ودائرة العطاءات الحكومية، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص من المستشارين والمقاولين، حيث تم التعرف على الوثيقة وتطبيقاتها العملية بالإضافة الى التعريف بنظام ادارة أصول الطرق الذي تقوم الوزارة على انشائه بدعم من خلال الصندوق. وستساهم هذه المبادرة في تعزيز تمويل صيانة الطرق وزيادة مرونتها لمواجهة التحديات المناخية والاقتصادية، كما ستلعب دورًا محوريًا في تعزيز السلامة العامة وإشراك القطاع الخاص لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، مما يضمن استدامة شبكة الطرق.

قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي: إصلاحات متكاملة لتحديث سوق العمل

الاجتماعي خطوة نوعية مهمة لتحديث الإطار التشريعي في الأردن ومواكبة التحولات المتسارعة في سوق العمل. وجاءت موافقة مجلس الوزراء على تعديلات قانون الضمان الاجتماعي في الأول من كانون الأول متكاملة مع تعديلات قانون العمل التي أدخلت في آب وأُقرّت في منتصف كانون الأول، بما يعكس نهجًا منسقًا لتحقيق سوق عمل أكثر شمولية وعدالة.

وشملت أبرز التعديلات في قانون العمل تمديد إجازة الأمومة من 70 إلى 90 يومًا، مع حظر إنهاء خدمات المرأة الحامل لضمان استقرارها الوظيفي، والتي تدعمها تعديلات قانون الضمان الاجتماعي لضمان صرف بدل الأمومة عن كامل الفترة بمجرد دخول التعديلات حيّز التنفيذ، وهي خطوات تعزز مشاركة المرأة الاقتصادية وتوفر لها بيئة عمل داعمة. كما تهدف القوانين إلى تعزيز أنماط العمل المرن، مما يسهم في توفير خيارات عمل أكثر شمولية وتحسين بيئة العمل. وستساهم هذه التعديلات أيضًا في تحسين مرتبة الأردن في عدد من المؤشرات الدولية مثل تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون .

في المقابل، يسعى مشروع قانون الضمان الاجتماعي إلى توسيع مظلّة الحماية الاجتماعيّة للمؤمَّن عليهم، من خلال السماح لغير الأردنيين وأبناء الأردنيات، لمن كان لديهم اشتراكات إلزاميّة لا تقل عن 120 اشتراكًا، بالانتساب الاختياري، لضمان استحقاقهم الرواتب التقاعدية ورواتب الاعتلال. وتأتي هذه الخطوة لدعم شمولية النظام الاجتماعي والاقتصادي، متوافقة مع التعديلات في قانون العمل لمعالجة الفجوات في ممارسات سوق العمل.

تعكس هذه الإصلاحات التزام الأردن بتطبيق المعايير الدولية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتنظيم سوق العمل من خلال إحلال العمالة الأردنية مكان العمالة الوافدة. كما تمثل خطوة مهمة نحو إيجاد بيئة عمل مرنة وداعمة تسهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تعزيز جمع البيانات واتخاذ القرارات

في الأسبوع الأول من كانون الأول، تم إقرار قانون الإحصاءات العامة لعام 2024 بما يتماشى مع رؤية التحديث

تمثل التعديلات الأخيرة على قانوني العمل والضمان الاقتصادي و خارطة طريق تحديث القطاع العام. ويهدف القانون إلى تنويع وتوسيع مصادر البيانات الإحصائية من خلال السجلات الإدارية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، مما يوفر الوقت والجهد.

كما يسعى إلى إنشاء قاعدة بيانات إحصائية شاملة لدعم اتخاذ القرارات وتلبية احتياجات المستخدمين. يشمل المشروع إنشاء المركز الوطني للبيانات لجمع البيانات وتحليلها ونشرها بجودة عالية مع ضمان أمان المعلومات وسريتها.

لتحقيق هذه الرؤية، كان للصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن دورًا محوريًا في تقديم الدعم الفني للمركز الوطني للبيانات. يشمل ذلك تزويد المركز بالبنية التحتية اللازمة والمبرمجين المهرة الذين يعملون على بناء واجهة بيانات تفاعلية. ومن المتوقع إطلاقه قريبًا.

بالإضافة إلى ذلك، يعزز مشروع القانون دور الإحصاءات الرسمي في خدمة المجتمع، من خلال تسهيل الوصول إلى البيانات الإحصائية وفقًا للمعايير العالمية، ودعم تنظيم العمل الإحصائي في الأردن من خلال إنشاء وحدات إحصائية داخل الوزارات والجهات الرسمية. كما ساهم الصندوق في تطوير مسودة القانون.

كجزء من دعم الصندوق، سيتم نشر تقريرين موضوعيين من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي أحدهما يتناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لسوق العمل، والآخر حول واقع المساواة بين الجنسين في الأردن من منظور إحصائي.

الموازنة العامة لعام 2025 تحدد مسار النمو الاقتصادي والاستدامة المالية

أقرّ مجلس الوزراء قانون الموازنة العامة لعام 2025، بما يتوافق مع رؤية التحديث الاقتصادي لتعزيز النمو وتحقيق الاستدامة المالية وتلبية الأولويات الوطنية. وتتضمن الموازنة إجمالي نفقات بقيمة 12.5 مليار دينار، منها 1.47 مليار دينار للإنفاق الرأسمالي بزيادة قدرها 16.5% لدعم مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك مشروع الناقل الوطني للمياه، وسكة حديد العقبة، إلى جانب تطوير المستشفيات والمدارس. وقدرت الإيرادات بنحو 10.23 مليار دينار، حيث تغطي الإيرادات المحلية 86% من النفقات الجارية، مما يعكس تقدمًا نحو تحقيق الاعتماد المالي الذاتي. كما يُتوقع أن ينخفض العجز الأولي إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 2.9% لعام 2024، مما يشير إلى تحسن الانضباط المالي.

كم وتركز الموازنة على تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية لدعم 15,000 أسرة إضافية، إلى جانب تخصيص موارد إضافية لضمان توفير السلع الغذائية الاستراتيجية، والمياه، والكهرباء، والخدمات الصحية. وعليه، تمثل موازنة 2025 نهجًا مستقبليًا يوازن بين المسؤولية المالية والمرونة الاقتصادية، مع مواجهة التحديات الإقليمية وضمان الاستمرار في دعم التنمية الوطنية والبرامج الاجتماعية.

الأردن يحقق نموًا ملحوظًا في التمويل المناخي

وفقًا لتقرير مجموعة بنوك التنمية متعددة الأطراف، حقق الأردن زيادة بنسبة 83% في التمويل المخصص للمشاريع المرتبطة بالمناخ، مما يعكس التزامه القوي بمواجهة تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يدعم هذا النمو استثمارات رئيسية في الطاقة المتجددة، والحفاظ على المياه، والبنية التحتية الخضراء، بما يتماشى مع جهود المملكة لتعزيز الاقتصاد الأخضر وجذب التمويل الدولي لدعم أجندتها المناخية.

ويعزز هذا التقدم مكانة الأردن كقائد إقليمي في العمل المناخي، من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية، وتعزيز القدرة على التكيف مع التحديات البيئية، ودعم رؤية التحديث الاقتصادي.

مجلس الوزراء يقرّ إجراءات لتعزيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي

أقرّ مجلس الوزراء حزمة من الإجراءات الاقتصادية في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني، لتعزيز الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي، بما يتوافق مع رؤية التحديث الاقتصادي ومصفوفة الإصلاحات الاقتصادية. فقد شملت القرارات منح حوافز إضافية للمشاريع الصناعية الجديدة والمؤهلة في مدينتي الكرك والطفيلة الصناعيتين، تتضمن تخفيض فاتورتي الكهرباء والمياه، وإعفاء ضريبة المبيعات لخمس سنوات، وتمديد دعم العمالة المحلية.

كما وافق المجلس على تعديل الجدول الصّادر بموجب قانون البيئة الاستثمارية لسنة 2022، لإخضاع بعض موجودات ومستلزمات الإنتاج للضريبة بنسبة صفر، وهي مواد لازمة لعدة أنشطة اقتصادية مختلفة في الصّناعات، والبحوث الطبيّة، والتعليميّة، وغيرها. وجاء هذا التعديل استجابة للتغذية الراجعة من المستثمرين لتعزيز التوسع في المشاريع القائمة وتشجيع إدخال منتجات جديدة.

كما وأقرّ المجلس نظامًا معدّلًا لنظام المصاريف والمخصّصات والاستهلاك والإعفاءات لسنة 2024 يهدف إلى أتمتة الخدمات الضريبية وتعزيز الالتزام ببرنامج الفوترة الوطني الإلكتروني، للحد من التهرب الضريبي وتسهيل الإجراءات على الأعمال.

تعكس هذه الإجراءات التزام الحكومة بتشجيع الاستثمار، وتوسيع الإنتاج، وخلق فرص عمل، خصوصًا في المحافظات، لدعم النمو الاقتصادي المستدام.

إقرار نظام معدل لنظام شركات التمويل لعام 2024

في الأول من كانون الأول، أقر مجلس الوزراء النظام المعدل لشركات التمويل لعام 2024، والذي يهدف إلى حوكمة عمل شركات التمويل وتعزيز الإطار التشريعي المنظم لها من خلال معايير ترخيص واضحة تحمي المستهلكين وتضمن التمويل المسؤول وفق أفضل المعايير العالمية.

ويمنح النظام البنك المركزي الأردني صلاحيات الرقابة على هذه الشركات، بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي لتعزيز فرص التمويل وخلق فرص عمل. كما يتميز النظام بالمرونة والشمولية لدعم استقرار القطاع وتحسين تنافسيته، مع تمكين شركات التمويل من النمو والابتكار وتعزيز ريادة الأعمال.

ملاحظاتكم تهمنا!

نافذة الشكاوى والاقتراحات

في إطار التزامنا بالشفافية، نشجعكم على مشاركة آرائكم، سواء كانت شكوى أو اقتراحًا. تساعدنا ملاحظاتكم في فهم مخاوفكم وتحسين عملنا. نحن ملتزمون بمراجعة كل ملاحظة بعناية واتخاذ الإجراءات اللازمة. يرجى مشاركة ملاحظاتكم، وكونوا على يقين بأن مداخلاتكم سيتم النظر فيها.

نافذة الشكاوى والاقتراحات